

WIPO/ACE/14/7

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 3 يوليو 2019

## اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

### الدورة الرابعة عشرة

جنيف، من 2 إلى 4 سبتمبر 2019

### دراسة عن تدابير إنفاذ الملكية الفكرية، لا سيما تدابير مكافحة القرصنة في البيئة الرقمية - موجز تنفيذي\*

وثيقة من إعداد الدكتور فريدريك موستيرت، أستاذ مزاوول، كلية الحقوق في ديكسون بون، كلية كينغز، لندن، زميل باحث، مركز أكسفورد لأبحاث الملكية الفكرية، والسيدة جين لامبرت، محامية، غرايز إن، لندن، المملكة المتحدة\*\*

### ملخص

تقدم هذه الدراسة نظرة عامة عن المقاربات الحالية لمسألة التعدي على حق المؤلف على شبكة الإنترنت، وتركز بشكل خاص على سبل الرد على القرصنة في المجال الرقمي في جميع أنحاء العالم. وتستكشف الدراسة المشكلة العالمية المتمثلة في القرصنة على الإنترنت، وأنواع مختلفة من الأدوات والتدابير الرقمية التي يستخدمها أصحاب الحقوق، ومنصات الإنترنت، والحكومات، والسلطة القضائية. وتتضمن الدراسة أيضًا مناقشة حول القضايا المتعلقة بإخفاء الهوية ومشكلة "الظهور المتكرر" وتشير إلى التحدي الذي تطرحه مسألة موازنة الحقوق الأساسية، مثل التعبير الفني وحرية التعبير والبيانات وحقوق الخصوصية وحماية حق المؤلف. وتسلط الدراسة الضوء على الثغرات التي تعترض التدابير القانونية المستخدمة في

\* أجريت هذه الدراسة بتمويل من وزارة الثقافة والرياضة والسياحة في جمهورية كوريا (MCST). الدراسة الكاملة متاحة (باللغة الإنجليزية) على الرابط التالي: [https://www.wipo.int/meetings/en/details.jsp?meeting\\_id=50412](https://www.wipo.int/meetings/en/details.jsp?meeting_id=50412).

\*\* الآراء الواردة في هذه الوثيقة تعبر عن آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

الوقت الحالي والمناقشة القائمة حول إمكانية سلك نهج موحد على هيئة مبادئ توجيهية عالمية كسبيل للردّ على المعضلة الحالية.

## أولاً. مقدمة

1. إن التكنولوجيا الرقمية مثلما جلبت العديد من الفوائد جلبت أيضاً بعض الأضرار. وتعدّ القرصنة على الإنترنت أحد هذه الأضرار، أي نسخ المحتوى بشكل غير مرخص وتوزيع نسخ غير مرخصة من الأفلام والصور والبرامج والتسجيلات الصوتية وغيرها من المصنفات الفنية أو الأدبية على الإنترنت أو شبكات الكمبيوتر الأخرى. وتتيح التكنولوجيا الرقمية نشر أي عدد من النسخ المثالية لهذه المصنفات في أي مكان في العالم في التو واللحظة. لذلك تهدد القرصنة قدرة محطات البث الإذاعي والتلفزيوني والترفيه والأفلام والنشر والتسجيل الصوتي والبرامج والصناعات الإبداعية الأخرى والتي تقوض بدورها الحوافز لإنشاء محتوى جديد.

2. ويسعى هذا التقرير إلى عرض الطرق التي اعتمدت لتكييف تدابير الإنفاذ لمواجهة تحدي التعدي حق المؤلف على الإنترنت.

## ثانياً. تحديات البيئة الرقمية

3. عندما يتعين تسجيل الأفلام والموسيقى والصور والبرامج والمصنفات الفنية والأدبية على وسائط مغناطيسية أو بصرية أو طباعتها، يمكن مصادرة النسخ غير المرخصة في المستودعات أو نقاط التوزيع أو ضبطها في الموانئ والمطارات. ويعدّ إنفاذ حق المؤلف في البيئة الرقمية أكثر صعوبة للأسباب التالية:

- ليس من السهل التعرف على هوية موردي النسخ غير المرخصة لأن التكنولوجيا الرقمية تمكنهم من التواري عن الأنظار.
- قد تغلق المواقع الإلكترونية وغيرها من منصات تسويق وتوزيع المواد غير المرخصة، إلا أن هذا لا يمنع أن تظهر بعد ذلك مواقع مماثلة في أي مكان آخر على الإنترنت بشكل شبه فوري. ويشير هذا التقرير إلى تلك الصعوبة باعتبارها مشكلة "ظهور متكرر" وكأنه "لعبة الخلد" إذ لا يؤدي ضرب الخلد بالمطرقة إلا في ظهور خلد آخر فوراً في أماكن أخرى.
- حجم المادة غير المرخصة التي يمكن توزيعها بواسطة التكنولوجيا الرقمية هو حجم هائل.
- غالباً ما توجد مشكلات تتعلق بالاختصاص القضائي لأن التعديات يمكن أن تحدث في بلد غير البلد الذي يوجد فيه المتعدي.
- ضعف مستوى تبادل المعلومات أو أي ردّ دولي منسق آخر لمكافحة القرصنة على الإنترنت بين الحكومات.

4. لذلك كان من الضروري وضع تدابير جديدة لمكافحة القرصنة على الإنترنت.

### ثالثاً. تطوير سبل الرد على التعدي عبر الإنترنت

5. طوّرت سبل انتصاف قضائية جديدة في العديد من البلدان. ويمكن مطالبة الوسطاء، مثل الوكالات الحكومية ومزودي شبكات الاتصالات، بالإفصاح عن معلومات المتعلقة بالمخالفات؛ ويمكن ضبط سجلات المخالفات وحفظها؛ ويمكن تجسيد الأصول الناجمة عن المخالفات؛ ويمكن الحصول على أوامر قضائية عابرة للحدود؛ ويمكن حجب النفاذ إلى مواقع الويب والمنصات الأخرى على الإنترنت؛ وأنشئت محاكم وهيئات قضائية تختص بالمطالبات الصغيرة المنخفضة التكلفة للبت في دعاوى حق المؤلف.
6. ويلزم قانون الألفية الخاص بحقوق المؤلف الرقمية في الولايات المتحدة الأمريكية ("DMCA") مزودي خدمات الإنترنت (ISP) وغيرهم من الوسطاء إزالة المادة المتعدية بناء على تلقي إخطار بذلك من أصحاب حق المؤلف كشرط لحصاتهم من دعاوى بشأن التعدي على حق المؤلف. كما وتنص تعليمات الاتحاد الأوروبي بشأن التجارة الإلكترونية<sup>1</sup> أيضاً على حصانة مشروطة لإزاء أعمال التعدي، رغم أن هذا التشريع لا يحدد إجراءات الإخطار والحجب على غرار الإجراءات الواردة في قانون الألفية الخاص بحقوق المؤلف الرقمية في الولايات المتحدة الأمريكية. وأدى غياب مثل هذه الأحكام إلى حالة من عدم اليقين مما أسفر عن رفع دعاوى قضائية في العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وإحالة بعض القضايا إلى محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي. وقد أزيلت، في بعض الأحيان، مواد غير متعدية دون مُصوّغات، الأمر الذي أدى إلى ظهور شكاوى ومطالبات من أطراف ثالثة. ويضاف إلى ذلك صعوبة أخرى تتمثل في أن الحجب غالباً ما يكون غير فعال. وغالباً ما تظهر المادة المتعدية التي أزيلت في مكان ما، بموجب قانون الألفية الخاص بحقوق المؤلف الرقمية في الولايات المتحدة الأمريكية أو أي تشريع آخر، بشكل شبه فوري تحت عنوان موقع جديد، تماماً كما يحدث في "لعبة الخلد"، عندما يُضرب خلد يظهر آخر في مكان آخر في "ظهور متكرر".
7. وبسبب هذه الصعوبات، وضعت العديد من الشركات إجراءاتها الخاصة بالإخطار والحجب. وخير مثال على ذلك "منصة الملكية الفكرية" التابعة لشركة علي بابا Alibaba، حيث يجوز لأصحاب حق المؤلف وأصحاب الحقوق الآخرين تسجيل حقوق الملكية الفكرية الخاصة بهم في جميع منصات علي بابا Alibaba. ويبدو أن الإحصاءات التي نشرتها تلك الشركة تظهر أن الشكاوى المتعلقة بالنشاط المتعددي قد انخفضت نظراً لتزايد عدد مالكي حق المؤلف ومالكي حقوق الملكية الفكرية الآخرين الذين سجلوا حقوقهم في منصة علي بابا Alibaba.
8. وكسبيل من سبل الردّ على مشكلة "الظهور المتكرر"، هناك مطالبة لمزودي خدمات الإنترنت والوسطاء الآخرين بمراقبة حيزهم الذي قد يشوبه نشاط التعدي وإزالة المادة المخالفة من تلقاء أنفسهم حال ظهورها. ويشار إلى هذا المطلب أحياناً بعبارة "الإخطار والحجب". وطوّرت العديد من المنصات عبر الإنترنت، بما في ذلك يوتيوب YouTube، برنامجاً للكشف عن المواد المتعدية لتمكينها لتنفيذ هذا الإجراء. ونشر مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية اقتراحات لمثل هذه الإجراءات في المملكة المتحدة لكنه لم يقدم بعد تفاصيل عن كيفية تنفيذها. واتجهت محكمة العدل الاتحادية الألمانية نحو فرض التزام الإخطار والحجب، فيما يبدو أن محكمة النقض الفرنسية ومحكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي قد اتخذتا وجهة نظر معاكسة. ومن الواضح أن مثل هذا الإجراء من شأنه يُعرّض مواد غير متعدية لخطر الإزالة وبالتالي من المحتمل أن يرفع الأشخاص المتضررون من هذه الإزالة شكاوى ودعاوى في حق تلك المنصات.

<sup>1</sup> التعليمات EC/31/2000 بشأن جوانب قانونية معينة لخدمات مجتمع المعلومات، لاسمياً التجارة الإلكترونية، في السوق الداخلية متاح على الرابط: <http://data.europa.eu/eli/dir/2000/31/oj>

9. ويبدو أن المادة 17 من التعليقات الجديدة الذي اعتمدها الاتحاد الأوروبي بشأن حق المؤلف في السوق الموحد الرقمي<sup>2</sup> تفرض "التزاماً عاماً بالرقابة" على مزودي خدمات الإنترنت والوسطاء الآخرين كشرط لحصانتهم من المسؤولية عن التعدي على حق المؤلف. ولم يتضح بعد إلى أي مدى سيتعين على مزودي الخدمة الامتثال لهذه المادة. وقد يتطلب ترخيصاً مسبقاً من لدن أصحاب حق المؤلف وأصحاب حقوق الملكية الفكرية الآخرين. ومن شبه المؤكد أن الأمر يتطلب تشديد إجراءات الإخطار والحجب وإمكانية الإخطار ومنع النشر. ومرة أخرى، يُخشى من إزالة مواد غير متعدية قد تؤدي إلى تقديم شكاوى من أطراف ثالثة. وسيتعين تطوير إجراءات تحديد ما إذا كان حق المؤلف أو حقوق الملكية الفكرية الأخرى قد تعرّضت للتعدّي ويجب أن تكون هذه الإجراءات فعالة وسريعة وشفافة.

10. وطور مزودو الخدمات على الإنترنت والوسطاء الآخرون التكنولوجيات ونشروها طيلة سنوات لتحديد وحجب النفاذ إلى المواد الإباحية وغيرها من المواد المسيئة. وطالبت المحاكم والهيئات التشريعية، في الآونة الأخيرة، باستخدام هذه التكنولوجيات لمنع النفاذ إلى المواد التي تتعدى على حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية الأخرى. ويتمثل الأساس القانوني، لمطالبة مزودي خدمة النفاذ إلى الإنترنت بحجب النفاذ إلى المواد المتعدية في الاتحاد الأوروبي، في المادة 8 (3) من تعليقات مجتمع المعلومات<sup>3</sup>. وسُن تشريع مماثل في بلدان مثل أستراليا وسنغافورة. ورغم أن الحجب يقلل من حجم النفاذ إلى المواقع المتعدية، إلا أنه لا يمنعها تماماً. وغالباً ما يستيق المتعدون أوامر الحجب بإعداد مواقع جديدة في أماكن مختلفة والتي يمكن فتحها فوراً بعد إصدار الأمر. وهذا مثال آخر على مشكلة "الظهور المتكرر". ففي المملكة المتحدة والعديد من البلدان الأخرى، يجب تقديم طلبات إصدار أمر الحجب إلى المحاكم، والتي قد تكون مكلفة خاصة إذا كانت مثل هذه الطلبات تسير جهود المتعدين للالتفاف على أمر المحكمة.

11. ويبدو أن أوامر الحجب قد نجحت في بلدان مثل الدانمرك، حيث تعاون مزودو خدمات الإنترنت والوسطاء الآخرون عبر رابطتهم التجارية لحجب النفاذ الشامل إلى المواد التي تعتبرها المحاكم غير قانونية. وقد وضعت وزارة الثقافة الدنماركية مدونة السلوك لتأطير إجراء الحجب بالتعاون مع ممثلي مزودي المحتوى ومعظم مزودي خدمات الإنترنت. وفي حالة حاول مقرصن، حُجب موقعه بموجب أمر من المحكمة، نقل نشاطه التجاري إلى موقع آخر، فإن مدونة السوك تمكن الصناعة من حجب النفاذ إلى الموقع الجديد دون الحاجة إلى أمر قضائي آخر. وقد يتلقى المستخدمون، الذين يصرون على متابعة القرصنة، رسالة "شارك، اهتم" من الجمعية التجارية.

12. وفي بعض البلدان مثل البرتغال، يمكن إصدار أوامر الحجب من قبل الوكالات الإدارية التي تمثل الحكومة والصناعة بدلاً من المحاكم، مع إمكانية مراجعة المحاكم دائماً لقرارات هذه الوكالات. وهناك بلدان أخرى مثل ليتوانيا تتخذ إجراءات تقع في منزلة وسط بين النموذجين الدنماركي والبرتغالي.

13. وغالباً ما تتضمن المواقع التي تعرض محتوى متعدياً إعلانات قانونية. وتتمثل إحدى الطرق الواضحة لممارسة الضغط على هذه المواقع في تثبيط أصحاب الإعلانات عن استخدام هذه المواقع. وفي المملكة المتحدة، تحتفظ وحدة جرائم الملكية الفكرية التابعة لشرطة مدينة لندن بقائمة للمواقع المتعدية التي تفصح عنها بصفة سرية لأعضاء الرابطة التجارية لصناعة الإعلانات على الإنترنت. وتتخذ الدنمارك ترتيبات مماثلة معروفة باسم "آلة التعطيل". وتملك منصة علي بابا Alibaba نظام مراقبة الموقع

<sup>2</sup> التعليقات 790/2019 الصادر عن الاتحاد الأوروبي بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة في السوق الموحد الرقمية و التعليقات المعدلة EC/9/96 و EC/29/2001 متاح على الرابط: <http://data.europa.eu/eli/dir/2019/790/oj>.

<sup>3</sup> التعليقات EC/29/2001 بشأن توحيد بعض جوانب حق المؤلف والحقوق المجاورة في مجتمع المعلومات، متاح على الرابط: <http://data.europa.eu/eli/dir/2001/29/oj>.

خاص بها ويقوم بتجميع قائمة سوداء بالمواقع المخالفة. وتفضل شركات أخرى مثل أمازون Amazon واي بي eBay القائمة "الخضراء" للمواقع الشرعية. وبذلت شركة غوغل Google وبيغ Bing وغيرها من محركات البحث جهوداً لكشف وتقييد نفاذ المستهلكين إلى المواقع المخالفة<sup>4</sup>.

14. وكان من الصعب تعقب الكم الهائل من المواد المخالفة، وكذا المعلومات المتعلقة بمصادرها وغيرها من الأنشطة. ويمكن التغلب على هذه الصعوبة باستخدام تكنولوجيات سلسلة الكتل لتسجيل وتبادل المعلومات حول النشاط المتعدّي. وتتمثل إحدى مزايا التكنولوجيا في إمكانية مشاركة المعلومات بين الدول وأيضاً بين القطاعين العام والخاص داخل الدول. وتم بالفعل قبول سجلات سلسلة الكتل كدليل من قبل محاكم الإنترنت الصينية المذكورة في الفقرة 5. وقد سنّت عدة دول أخرى تشريعات أو تنظر في سنّها لتمكين محاكمها من القيام بذلك. وقد تمكن تكنولوجيا سلسلة الكتل الحكومات من تنفيذ التزاماتها بموجب معاهدات الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدات الأداء والتسجيل الصوتي لحماية معلومات إدارة الحقوق<sup>5</sup> لأنه من الصعب التلاعب بالمعلومات المسجلة على الدفاتر الموزعة.

15. وأثارت تدابير الإنفاذ الجديدة والتعديلات التي أدخلت على نظام المسؤولية للوسطاء عبر الإنترنت، من قبل تعليمات الاتحاد الأوروبي الأخيرة، الكثير من النقاش حول الموازنة بين حماية حق المؤلف والحقوق الأساسية الأخرى، ويعرب النقاد عن قلقهم من أن الفلترة، على وجه الخصوص، هو تدبير صارم قد ينطوي على اتخاذ قرارات حاسمة حول الحقوق الأساسية التي تقوم عليها مثل حرية التعبير. وقد تتطلب الفلترة مراجعة قانونية قضائية في بعض الحالات، بحيث قد تتألف المنصات في توخي الحذر وتلجأ إلى الإفراط في الحجب لتفادي التبعات المحتملة لأصحاب المحتوى.

#### رابعاً. خاتمة

16. بسبب التحديات المذكورة في الفقرة 3، نادراً ما تكون سبل الرد التقليدية على القرصنة من قبيل التقاضي المدني وعمليات التفتيش على الحدود والإجراءات الجنائية فعالة وغالباً ما تكون باهظة التكلفة. وكان على أصحاب حقوق الملكية الفكرية تطوير طرق أخرى لمكافحة القرصنة على الإنترنت. ويتضمن ذلك اللجوء إلى المحاكم بشتى الطرق مثل السعي إلى الحصول على أوامر قضائية لمطالبة الأطراف الأخرى بالإفصاح عن المعلومات أو الوثائق أو مطالبة مزودي خدمة الإنترنت بحجب نفاذ المستهلكين إلى المواقع المحظورة. ويشمل أيضاً تدابير أخرى مثل ثني أصحاب الإعلانات عن القيام بأعمال تجارية مع مواقع الويب التي تتعدى على حق المؤلف أو تسهيل مثل هذا التعدّي. وقد تحقق بعض النجاح باتباع هذه الأساليب، ولكن يتعين أن يكون هناك تنسيق أفضل وتبادل للمعلومات بين وكالات القطاعين العام والخاص على الصعيدين الوطني والدولي.

[نهاية الوثيقة]

<sup>4</sup> انضمت شركة غوغل Google وبيغ Bing وياهو Yahoo! في فبراير 2017 إلى مدونة الممارسات الطوعية، إلى جانب ممثلي الصناعات الإبداعية. وتعمل المدونة، تحت رئاسة مكتب الملكة المتحدة للملكية الفكرية، على تقييم فعالية الجهود الطوعية لمحركات البحث في سبيل مكافحة القرصنة، وتوفير منتدى لتعزيز التعاون في قطاع الصناعة. وتنص المدونة على إزالة روابط المحتوى المتعدّي على حق المؤلف من الصفحة الأولى لنتائج البحث على الإنترنت، بناءً على عدد طلبات الحجب التي تتلقاها محركات البحث فيما يتعلق بمواقع ويب معينة تتعدّى على حق المؤلف.

<sup>5</sup> معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف، متاحة على: <https://wipolex.wipo.int/en/treaties/textdetails/12740> ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي متاحة على: <https://wipolex.wipo.int/en/treaties/textdetails/12743>.